

الضفة الغربية تخشى التحول إلى "مكب" للشيكال



17 أكتوبر 2021 - 07:45

ينتاب التاجر الفلسطيني تيسير فريج القلق كلما توجه لإيداع الأموال التي يجنيها من محله في البنوك الفلسطينية التي لم تعد ترغب في تلقي عملة الشيكال الإسرائيلي من التجار، بسبب تراكمه لديها بأرقام كبيرة.

ويستخدم الفلسطينيون الشيكال الإسرائيلي لكنهم يتعاملون به مع نظامين اقتصاديين مختلفين.

وتحظر إسرائيل، بناء على قانون سنته في العام 2018، التعاملات النقدية بما يزيد عن 11 ألف شيكال (حوالي 3400 دولار)، في حين تتم عمليات التبادل اليومية في الضفة الغربية المحتلة بالتقيد.

ويتدفق شهريا إلى السوق الفلسطيني قرابة 1,3 مليار شيكال (نحو 400 مليون دولار) من خلال العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الداخل، أو عن طريق تسوق فلسطيني الداخل في أسواق الضفة الغربية المحتلة.

ووصلت كمية الشيكال المتراكمة في البنوك إلى أكثر من ستة مليارات (حوالي 1,7 مليار دولار)، ويتسبب هذا الفائض بأزمة اقتصادية في السوق الفلسطيني بسبب عدم القدرة على تصريفها.

واضطرت البنوك الفلسطينية بسبب تكديس العملة هذا إلى اللجوء لإجراءات عدة بينها رفض الإيداعات بمبالغ كبيرة أو فرض عمولة تصل إلى نحو 2 في المئة على المبلغ المودع، كما يوضح تجار لفرانس برس.

ويقول فريج، وهو صاحب محل للدهانات، "بدأنا نلمس أزمة تكديس الشيكال بشكل حقيقي وأصبحت تعيق عملنا في التجارة الخارجية أو الداخلية".

ويوضح كيف أنه توجه أكثر من مرة لإيداع مبالغ مالية بالشيكال في مصارف كانت إما تماطل في استقبال الأموال أو تفرض عمولة عالية. ويضيف "ليس ذلك فحسب، بل عندما نقوم بأي تجارة خارجية، نحتاج لشراء عملة ثانية غير الشيكال، إما دولار أو يورو أو دينار".